هكذا جاءت الخطوة التراجعية للنظام في فترة سابقة ، باعترافه بوجود أكثر من ممثل واحد للشعب الفلسطيني ، وتأكيده على ضرورة اختبار التوجهات السياسية لسكان الضفة الغربية بعد جلاء الاحتلال، وعودة الاراضي المحتلة والمشمولة بقرار مجلس الامن الدولي رقم ٢٤٢ الى السيادة الاردنية .

ولكي يكون حظ الرهان الاردني على جعل عدد من المتغيرات الخاصة بالموقف الداخلي في الضفة الغربية تعمل في صالحه ، خلال الفترة الراهنة والمستقبلة ، اعتمد برنامج عمل سياسي ــ اقتصادي ، محدد بالخيارات المتاحة أمامه ومحكوم بعناصر الفعل الخاضعة لتأثيره .

برنامج العمل الاردني في الضفة الغربية

ارتكز برنامج العمل هذا ، في فترة ما بعد حرب تشرين ، الى قاعدة من المصالح السياسية الآنية والمباشرة لقطاع واسع من سكان الضفة الغربية ، والمكون أساسا من فئات الموظفين ، وتجار الجسور المفتوحة ، وأعمدة مؤسسة الادارة الاردنية السابقة ، وذوي المصالح السياسية التقليدية مع النظام الاردني من أعيان ونواب ووزراء سابقين .

ففي ذروة الانحياز الجماهيري الواسع ، للبرنامج المعبر عنه سياسيا بالشعارات الثلاثة ــ لا للاحتلال ، لا لعودة النظام الهاشمي ، نعم لمنظمة التحرير الفلسطينية ــ جاءت مخاطبة النظام الاردني لقطاعات كبيرة من سكان الضفة الغربية ، عبر أقنية محددة ، تمثل آخر ما تبقى لديه من خيارات . ولدى استعراض كافة النقلات السياسية للنظام ازاء الضفة الغربية بعد حرب تشرين ، يمكن حصر الركائز الاساسية لبرنامج عمله هذا ، بالنقطتين التاليتين :

أولا : اعادة صرف رواتب موظفي الضفة الغربية :

بعد آخر حملة عسكرية واسعة ، شنها النظام الاردني ضد حركة المقاومة الفلسطينية في أحراج جرش وعجلون ، في تموز (يوليه) ١٩٧١ ، أعلنت حكومة وصفي التل في ذلك الوقت ، تجميد رواتب موظفي المؤسسة الاردنية السابقة في الضفة الغربية ، بدءا من ١٠ آب (اغسطس) ١٩٧١ .

استمر تجميد رواتب موظفي الضفة الغربية طوال الفترة اللاحقة ، ولم تفكر السلطة الاردنية باعادة صرف الرواتب هذه ، حتى في غمرة انشغالها باعادة ترتيب اوضاع الضفة الغربية، حين طرحت في اوائل العام١٩٧٢مشروع المملكة العربية المتحدة وانشئات عدة أجهزة خاصة بالضفة الغربية مثل وزارة شؤون الوطن المحتل ، والمكتب التنفيذي لشؤون الارض المحتلة .

وبالرغم من معرفة النظام الوثيقة الصلة بأهمية كسب الولاء السياسي لسكان الضفة الغربية والحد من انحيازهم الواسع الى منظمة التحرير الفلسطينية في الاشهر القليلة التي سبقت حرب تشرين وتكريس هذا الانحياز بوضوح وحدة شديدين بعد حرب تشرين ، فقد ظل النظام محتفظا بورقة ضغطه المالية ــ السياسية هذه لطرحها في الوقت والظرف الملائمين . فبعد أن أصدر مؤتمر قمة الجزائر قراره باعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني وتهديد النظام بالامتناع عن المشاركة بأعمال مؤتمر جنيف ، ظهرت أول اشارة شبه رسمية من قبل النظام حول اعادة صرف رواتب موظفي الضفة الغربية . فذكرت صحيفة الدستور الاردنية في صدر صفحتها الاولى يوم ١٩٧٣/١٢/٣ ، ان « النية تتجه حاليا لاستئناف رواتب الموظفين الاردنيين في الضفة الغربية المحتلة » . وفي أواخر شهر كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٣،